العفاسي: «تسجيل ورفع منع السفر لحظيا» وإطلاق «الاستعلام عن الوكالة» و«إصدار مُحَرَر أون لاين» 6

قال إن «التشريعية» تنظر رسالة الدمخي بشأن حبس النواب اليوم

الدلال: سأستجوب وزير المالية إذا لم يقدم الوثيقة الاقتصادية ويناقشها خلال شهرين

ربيع سكر

الدلال يصرح للصحافيين تصوير – محمد صابر

طالب النائب محمد الدلال وزير المالية نايف الحجرف بضرورة تقديم خطة الإصلاح الاقتصادي لمجلس الامة ومناقشتها قبل تاريخ 20/2/2018 وإلا فإنه سيقدم استجوابا له.

وأضاف الدلال في تصريحات للصحافيين في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه منذ انطلاقة المجلس في شهر ديسمبر الماضي كانت الوثيقة الاقتصادية محل بحث ونظر واستعجال وللأسف الشديد فإن الحكومة تقاعست عن تقديمها رغم تصريحاتها عبر مسؤوليها في وزارة المالية وغيرها.

وأشار الدلال إلى أن الحكومة أكدت وجود مسودة وتغييرات ونظرة جديدة للوثيقة الاقتصادية لكن لم تقدمها لمجلس الأمة حتي الآن رغم تقديم النواب طلبا لمناقشة الوثيقة منذ ديسمبر 2016

وأكد الدلال أنه صرح قبل أسبوعين أن أي وزير مالية قادم لم يقدم الوثيقة ويناقشها في جلسة عامة بمجلس الأمة خلال شهرين من توليه المنصب الوزاري فإنه سيقدم له استجوابا بشأن هذه الوثيقة.

وبين أن وزير المالية قد أدى القسم في تاريخ 19/12/2017 وإن لم يقدم الوثيقة قبل تاريخ 20/2/2018 في جلسة عامة لمناقشتها فإنه سيضطر لمساءلة الوزير وتحويل طلب نقاش الوثيقة المالية وسؤاله الذي يقدمه اليوم من 15 نقطة إلى محاور للاستجواب.

من جانب آخر قال الدلال إن اللجنة التشريعية ستناقش منذ اليوم الرسالة التي قدمها النائب عادل الدمخي والتي تتعلق بدستورية سجن النواب في حكم غير نهائي صادر ضدهم.

وقال إن النواب المحكوم عليهم مازالوا أعضاء في مجلس الأمة ويمارسون أعمالهم وصلاحياتهم ويستطيع المجلس الآن وهم في السجن أن يقبل منهم الأسئلة البرلمانية والاقتراحات بقوانين وأي تحرك منهم.

وأشار إلى أن سجن النواب قبل الحكم النهائي أمر فيه نظر من الناحية القانونية ولا يمكن القبول بذلك خصوصا أن الدستور يقرر أنه في حالة إسقاط العضوية فإن ذلك يتطلب تصويتا خاصا.

وأكد أنه لا يمكن القبول باستمرار حبس النواب إلى حين صدور حكم التمييز والذي يعد سابقة دستورية وتاريخية.

في موضوع آخر قال الدلال إن المجلس عقد جلسة للمصالحة الوطنية ولمواجهة الأخطار وخرج بتوصيات نأمل من الحكومة أن تخرج لنا وتؤكد تنفيذها.

وأضاف «إننا لا نأمل ان تفكر الحكومة في أن هذا تنفيس نيابي في قضية مواجهة الأخطار واستعدادات الدولة والمصالحة والقدس، مشددا على ضرورة تنفيذ هذه التوصيات حتي لا يكون ذلك مبررا للتصعيد ضد الحكومة لأنها لم تلب وتستوف المتطلبات التي انتهى إليها أعضاء المجلس في اجتماعاتهم السابقة.

الرويعي يطالب بسرعة التحرك واتخاذ إجراءات صارمة بشأن حادثة الاعتداء على طالب كويتي يدرس في الأردن

ربيع سكر

الرويعي يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

طالب النائب د.عودة الرويعي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بضرورة التحرك السريع في موضوع الاعتداء على مواطن كويتي يدرس في كلية الضباط الأردنية تم الاعتداء عليه بحضور رجال الأمن.

ودعا الرويعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة سفارات الكويت ووزيري الدفاع والخارجية إلى التعامل بحزم تجاه الاعتداءات التي يتعرض لها الكويتيون في الخارج.

وأضاف الرويعي أن هناك مواطنين من جنسيات مسلمة وغير مسلمة من دول العالم موجودة على أرض الكويت ولها كامل الحقوق والقانون الكويتي يكفل لها ذلك ولا يمكن لأي شخص أن يعتدي علي أي مواطن أو غير مواطن داخل الكويت باعتداء آثم.

وأعرب عن فخره بوجود هذه الميزة في الكويت مستنكرا الاعتداءات والتعديات التي يتعرض لها الكويتيون في الخارج، مشددا على ضرورة أن تقابل بحزم وجدية وصلابة من قبل سفارات دولة الكويت ووزارة الخارجية.

وأشار الرويعي إلى أن الاعتداء على ضابط في وزارة الدفاع يدرس في الأردن بدلا من إكرامه وتقديم حسن الضيافة له ومعاملته وفقا للمبادئ الاسلامية من قبل 24 شخصا على مرأى ومسمع رجال الأمن الأردنيين، لافتا إلى أن وجود رجال الأمن ساهم في استمرار الاعتداء حتى كاد يقتل هذا المواطن في مكان عام خصوصا أنه ركن سيارته وكان يريد سحب المال من أحد البنوك في العاصمة الأردنية عمان.

وسأل الرويعي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ووزير الخارجية عن هذه الحادثة لاتخاذ الإجراءات الصارمة ومتابعة هذه القضية.

وطالب الرويعي المسؤولين بضرورة المحافظة على أرواح الكويتيين سواء كانوا طلبة ضباط أو دارسين أو من طلبة العلاج، مشيرا إلى أننا لن نتسامح تجاه أي شخص يعتدي على غير الكويتيين داخل الكويت والعكس، «فهذا المواطن ملفه أبيض وناصع ومشرف للعسكريين الدارسين في الخارج».

وشدد الرويعي على ضرورة أن تعود حقوق المعتدي عليه كاملة خصوصا أننا نعلم أن هناك وساطات تقام الآن لعرقلة إعطائه حقوقه، موكدا أننا سنتابع الأمر ولن نتهاون عنه.

وختم الرويعي حديثه بتقديم التهاني والتبريكات للشعب الكويتي والقيادة السامية على نجاح حفل افتتاح دورة الخليج التي تقام الآن في الكويت

ووجه الرويعي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن تعرض طالب كويتي بالأردن للاعتداء والضرب من قبل عدد من الأشخاص، وجاء في مقدمة السؤال ما يأتي:

تعرض أحد الطلبة الضباط الكويتيين الدارسين في المملكة الأردنية الهاشمية للاعتداء والضرب من قبل عدد كبير من الأشخاص في مكان عام وأمام مرأي ومسمع رجال الأمن الأردني دون أن يتدخل أحد منهم لمنع هذا الاعتداء الآثم بل سكوتهم وعدم تدخلهم شجع المعتدين على الاستمرار في اعتدائهم دون اعتبار لأي حقوق إنسانية ومخالفين بذلك أبسط مبادئ الإسلام والعروبة في معاملة الضيف أو الأخ بالدم والدين.

ولما لهذا الاعتداء من تعد كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين لذا يرجى تزويدي بالآتي: –1 ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل سفارة دولة الكويت في عمان تجاه هذا الاعتداء؟

–2 إلى أين وصلت الإجراءات القانونية لإنصاف المعتدى عليه تجاه المعتدين؟

–3 هل تم إحالة رجال الأمن الأردنيين الذين كانوا متواجدين ولم يمنعوا المعتدين من الاستمرار في اعتدائهم على المواطن الكويتي إلى الجهات المعنية؟

تزكية الدمخي رئيسا والطبطبائي «المحبوس» مقررا.. في سابقة برلمانية

«حقوق الإنسان»: زيارة السجن المركزي الخميس المقبل

ربيع سكر

عقدت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أول اجتماعاتها في دور الانعقاد الثاني برئاسة النائب محمد هايف أكبر الأعضاء سنا، وتمت تزكية النائب د. عادل الدمخي رئيسا للجنة والنائب د. وليد الطبطبائي مقررا لها.

وقال رئيس اللجنة د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت اليوم التقرير الخاص بحالة حقوق الإنسان في الكويت.

وأضاف أنه في بند ما يستجد من أعمال ناقشت اللجنة ضم ملف (البدون) والشكاوى الإنسانية المتعلقة بهذه الفئة إلى اللجنة بعد أن تم رفض تشكيل لجنة مؤقتة خاصة بهم.

وبين أن اللجنة ناقشت آلية تلقي الشكاوى الخاصة باللجنة، وكانت هناك أكثر من فكرة، منها إنشاء موقع إلكتروني لتلقي الشكاوى الخاصة باللجنة، مشيرا إلى أنه ستتم دعوة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمناقشة في موضوع إنشاء ديوان حقوق الإنسان.

وذكر أن اللجنة ناقشت أيضا زيارة السجن المركزي وسجن الإبعاد ودور الإيواء والرعاية والأماكن التي تختص بحقوق الإنسان، مشيرا إلى أنه ستتم زيارة السجن المركزي الخميس المقبل بعد إخطار وزارة الداخلية.

وأضاف أن اللجنة ناقشت بعض ما ورد في تقريرها عن الزيارات التي قامت بها في دور الانعقاد السابق، وستتابع ما استجد بعد هذا التقرير وما تم من إصلاحات.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت ما ورد إليها عن وجود انتهاكات في إجراءات القبض على بعض المساجين وانتهاكات حرمة المنازل، وستتم دعوة وزير الداخلية لمناقشته في هذا الموضوع.

وأعلن الدمخي أن اجتماعات اللجنة ستكون يوم الأحد من كل أسبوع، معربا عن آماله أن تكون لجنة فاعلة في متابعة شكاوى الناس في مجال اختصاصها.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير: محمد صابر)

حال عدم اعتماد مجلس الأمة الحساب الختامي أو عدم إقرار ميزانية الجهة التابعة

الطبطبائي: اقتراح بقانون لعزل القياديين لمدة عامين

ربيع سكر

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن تقديمه ومجموعة من النواب اقتراحا بقانون لتعديل أحكام مرسوم بقانون رقم 1979/15 بشأن الخدمة المدنية انطلاقا من تعزيز وتفعيل الرقابة المالية لمجلس الأمة.

وأوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن التعديل يقضي بإضافة مادة للقانون بأن يعزل اصحاب المناصب القيادية عن مناصبهم في حالة عدم اعتماد مجلس الامة الحساب الختامي أو إقرار الميزانية للجهة التي يعملون بها لمدة سنتين خلال فترة تقلد المنصب القيادي ولا يجوز تعيينه لأي منصب قيادي آخر بالدولة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

ولفت الطبطبائي إلى أن فكرة هذا الاقتراح أتت بعد محاولات لإصلاح الفساد وعدم تجاوب الوزير، مؤكدا أن هناك أمورا كارثية تحدث من بعض القيادات ممن يخضعون لسلطة الوزير.

ورأى أنه من الظلم محاسبة الوزير الجديد بل يجب محاسبة هذه القيادات بقوة القانون، مؤكدا أننا سنطالب بعزل اي قيادي في أي جهة لها ميزانية لا يعتمدها مجلس الأمة.

وقال الطبطبائي إن هذا التعديل يأتي لتطبيق فلسفة الآباء المشرعين في الرقابة المالية ويساهم بتأصيل الجانب الرقابي والمالي، لافتا إلى أن مجلس الأمة ومنذ خمسين سنة يتابع هذه العملية من دون أي فائدة.

من جانب آخر طالب الطبطبائي بمنح الحكومة فرصة لمتابعة تشكيلتها الجديدة ورؤية تطبيق خطة عملها التي يفترض أن تكون مترجمة بخطة زمنية واضحة من أجل استقرار الكويت.

وأضاف أن التشكيل الحكومي الجديد (من كل بستان زهرة) ولا نريد استباق الأحداث معها، معتبرا أن التشكيل ليس بقدر الطموح وفيه محاصصة.

واستغرب من عدم تقديم الحكومة خطة محددة بإطار زمني وكيفية تطبيقها مشيرا إلى أنه قدم سؤالا برلمانيا لجميع الوزراء من دون استثناء وقد تصوب تلك الأسئلة مسار الوزراء إلى الطريق الصحيح.

وأوضح الطبطبائي أن سؤاله عن خطة الوزارات والجهات التابعة لها خلال السنوات الخمس السابقة ونسبة الإنجاز فيها بالإضافة إلى خطتها للسنوات الثلاث المقبلة والمعوقات التي تعترض تنفيذها.

وأكد أن النواب ليسوا أعداء للحكومة فنحن جميعا في قارب واحد ونمد يد العون لها، مشددا على ضرورة الرد على هذه الأسئلة من أجل التعاون وإيقاف قوى الفساد وإزالة المعوقات.

وجاء في نص الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية الذي قدمه الطبطبائي والنواب خالد العتيبي ومبارك الحجرف وعبدالوهاب البابطين وتامر السويط ما يأتي:

(المادة الأولى)

يضاف الى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية مادة جديدة برقم 60 مكرر تنص على الآتي:

مادة (60 مكرر):

يعزل أصحاب المناصب القيادية في حالة عدم اعتماد مجلس الأمة للحساب الختامي أو إقرار الميزانية للجهة التي يعملون بها لمدة سنتين خلال فترة تقلدهم المنصب القيادي ولا يجوز تقليدهم أي منصب قيادي أخر في الدولة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

(المادة الثانية)

على الوزراء– كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه انطلاقا من تعزيز وتفعيل الرقابة المالية لمجلس الأمة الكويتي والواردة في الدستور الكويتي في المادة 149 وغيرها من المواد، يأتي هذا التعديل بحيث يعتبر أصحاب المناصب القيادية معزولين بحكم القانون في حال أن لم يعتمد المجلس الحساب الختامي أو الميزانية لسنتين سواء كانت متتالية أو متقطعة.

وتتمثل أهمية هذا التعديل بحيث يساهم في تأصيل الجانب الرقابي لمجلس الأمة ليتماشى مع فلسفة ورؤى الآباء المؤسسين، حيث إن السلطة التشريعية تعد صمام أمان لأي تجاوزات مالية قد تعتري أعمال السلطة التنفيذية خصوصا أن أصحاب المناصب القيادية الذين عادة ما يكونون خارج نطاق المسائلة السياسية وفقا لأحكام الدستور ولا يتأثرون بقرارات المجلس المالية على الصعيد فإن هذا التعديل يأتي لمعالجة هذا الخلل القائم.

الطبطبائي يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

يتضمن ما يتعلق بحقوق المريض والتأمين عن الأخطاء الطبية وحقوق مزاولي المهنة

«الصحية»: مشروع قانون متكامل لتنظيم مهنة الطب تقدمه وزارة الصحة خلال شهر

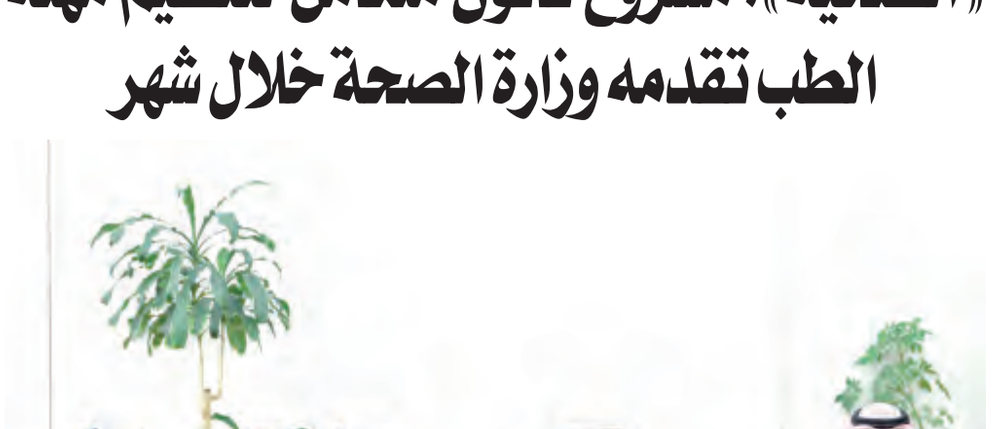

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية في اجتماعها عددا من الاقتراحات بقوانين في شأن حقوق المريض بحضور وزير الصحة الشيخ باسل الصباح وقيادات الوزارة.

وأكد رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير أن الوزير والقياديين في الوزارة أبلغوا اللجنة بموافقتهم على الاقتراحات من حيث المبدأ.

وقال الخضير في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي إن وزير الصحة وعد بإحالة مشروع قانون متكامل لتنظيم مزاولة مهنة الطب خلال شهر واحد، مبينا أن مشروع القانون يتضمن ما يتعلق بحقوق المريض والتأمين عن الأخطاء الطبية وحقوق مزاولي المهنة.

وأوضح أن اللجنة قررت تأجيل استكمال النقاش إلى حين ورود المشروع الحكومي، حتى تناقش الاقتراحات النيابية والمشروع الحكومي مجتمعة.

وأضاف أن اللجنة أحالت إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة 8 اقتراحات بقوانين تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال النائب د.حمود الخضير لـ «الوسط»: سيتم دمج قانون حقوق المريض مع مشروع قانون المهن الطبية الحكومي لاقرار قانون متكامل يحافظ على حقوق الطرفين الطبيب والمريض معا وليس المريض فقط.